المستقبل - الثلاثاء 11 أيلول 2012 - العدد 4456 - المستقبل الإقتصادي - صفحة 12

زخور: الإدارة تعد مجموعة من المشاريع لتطوير أدائه

العوامل الإقليمية تبقي مرفأ بيروت خارج دائرة الخطر

الفونس ديب

استمر مرفأ بيروت في إحراز النتائج الايجابية على مستوى مختلف نشاطاته، وبدا ذلك من خلال الأرقام المسجلة في آب الماضي أو في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2012، إن كان بالنسبة الى الشحن العام أو السيارات أو الحاويات. وبذلك يكون المرفأ يغرد خارج السرب في ظل التراجع الحاد في نشاطات مختلف القطاعات الاقتصادية، كما قال رئيس غرفة الملاحة الدولية في بيروت ايلي زخور، الذي اعتبر أن استمرار المرفأ بتحقيق هذه الإنتائج يشكل "معجزة" في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر فيها لبنان على المستويات كافة، مشيراً الى أن العوامل الخارجية المتمثلة باستخدامه لتوريد البضائع الى سوريا، أو لاستيراد الكثير من البضائع التي كانت تستورد من الدول الخليجية براً بعد تعثر النقل البري عبر سوريا، ساهمت في إبقائه خارج دائرة الخطر.

وكشف زخور عن مجموعة من المشاريع التي تعدها الإدارة والتي من شأنها تطوير أداء المرفأ.

وإذ حذر من أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه سيؤدي الى انهيار الاقتصاد وتضرر السواد الأعظم من اللبنانيين، ناشد زخور المسؤولين بضرورة وقف كل السجالات السياسية وتحييد الاقتصاد والوقوف الى جانب الدولة لقمع الأحداث الأمنية المتنقلة وإعطاء صورة ايجابية عن لبنان.

الأرقام

وبحسب الإحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد انخفض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ حتى آب من العام الجاري بنسبة 3،6 في المئة الى 1400 باخرة مقابل 1453 باخرة في الفترة نفسها من العام 2011، فيما ارتفع عدد السيارت التي استوردت عبر المرفأ بنسبة 24،7 في المئة الى 54 ألفاً و995 سيارة مقارنة مع 44 ألفاً و89 سيارة، وارتفع الشحن العام بنسبة 8 في المئة الى نحو 4797،5 ألف طن مقارنة مع 4442 ألف طن.

أما عدد المسافرين، فقد انخفض بنسبة 62 في المئة الى 3728 مسافراً مقابل 6021 مسافراً. وبالنسبة لتداول الحاويات، فقد ارتفع عددها نسبة 3،7 في المئة الى 703 آلاف و774 حاوية، مقابل 678 ألفاً و444 حاوية حتى آب من العام 2011.

وفي آب الماضي، انخفض عدد البواخر التي رست في المرفأ بنسبة 2 في المئة الى 198 باخرة مقابل 202 باخرتين. وارتفع الشحن العام بنسبة 1 في المئة الى نحو 653 ألف طن، مقابل 647 ألف طن في آب 2011.

وبالنسبة لعدد السيارات، فقد ارتفع عددها بنسبة 19 في المئة الى 6 آلاف و723 سيارة مقابل 5 آلاف و633 سيارة، وارتفع عدد المسافرين بنسبة 100 في المئة الى 1655 مسافراً من دون أن يسجل دخول المرفأ أي مسافر في آب 2011.

أما الحاويات، فقد ارتفع عددها بنسبة 0،5 في المئة الى 93 ألفاً و23 حاوية، مقابل 92 ألفاً و585 حاوية كان المرفأ قد حققها في آب 2011. يُشار هنا الى أن ارتفاع عدد الحاويات المعدة للاستهلاك المحلي يعود الى استخدام لبنان كمركز لإعادة التصدير الى السوق السورية، وليس ناتجاً عن ارتفاع الطلب في السوق اللبنانية.

زخور

وفي هذا السياق اعتبر زخور توريد كميات كبيرة من البضائع الى سوريا لتلبية حاجات أسواقها، واعتماد المرفأ لاستيراد الكثير من البضائع التي كانت تستورد من الدول الخليجية براً بعد تعثر النقل البري عبر سوريا، يشكلان عاملان أساسيان في استمرار الوتيرة التصاعدية لنشاط المرفأ.

وتوقع زخور أن يسجل المرفأ رقماً قياسياً جديداً في عدد الحاويات التي يتعامل معها في نهاية العام 2012 إذا بقيت الامور تسير على هذا الشكل، وأن يرتفع عددها من مليون و34 ألف حاوية المسجلة في نهاية 2011 الى مليون و150 ألف حاوية في نهاية 2012.

وقال "اليوم لم يبق سوى مرفأ بيروت يغرد خارج سرب المرافق الاقتصادية في لبنان، وهو حالياً يلعب دوراً محورياً في كل الاتجاهات، إن كان بالنسبة للاستيراد لمصلحة السوق اللبنانية أو السوق السورية، أو اعتماده كبديل عن الطريق البرية بالنسبة للاستيراد والتصدير".

وإذ حذر من أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه سيؤدي الى انهيار الاقتصاد وتضرر السواد الأعظم من اللبنانيين، ناشد زخور المسؤولين بضرورة وقف كل السجالات السياسية وتحييد الاقتصاد والوقوف الى جانب الدولة لقمع الأحداث الأمنية المتنقلة وإعطاء صورة ايجابية عن لبنان.

وبالنسبة لسير العمل في مشروع توسعة محطة الحاويات، قال زخور "لقد قطع المشروع مراحل كبيرة، ومن المنتظر أن يتسلم المرفأ خمس رافعات جسرية عملاقة و15 رافعة مساعدة في آذار المقبل لاستخدامها على الرصيف الجديد".

وأشار الى أنه "رغم تشغيل جزء من الرصيف الجديد بطول 200 متر، إلا أن المرفأ لا يزال يعاني من الازدحام لكن بوتيرة أقل"، لافتاً الى أنه "بات بإمكان الرصيف استقبال باخرتين عملاقتين في آن لأول مرة".

وكان زخور كشف لـ"المستقبل" أن إدارة المرفأ بصدد إعداد آلية مختصرة ومبسطة لاستيفاء الرسوم على البضائع المستوردة ، بهدف منع الاستنسابية والتلاعب في تطبيقها وتسهيل أمور التجار.

كما تعد إدارة المرفأ دراسة حول استخدام الحوض الأول وجزء من الحوض الثاني لإنشاء مرفأ سياحي لاستقبال السياح، على أن تنتهي الدراسة التي يعدها "دار الهندسة" نهاية العام.

وكذلك تدرس الإدارة إنشاء مبنى من أربعة طوابق مخصص لركن السيارات المستوردة أو المعدة لإعادة التصدير، وذلك من أجل حصر المساحات التي تأخذها السيارات عادة في باحات المرفأ".